السعودية: 169 في المئة نسبة انتشار خدمات الهاتف الجوال

نسبة مرتفعة في استخدام الجوال بالسعودية

بلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 51 مليون اشتراك بنهاية الربع الثاني لعام 2014، حيث بلغت نسبة عدد الاشتراكات مسبقة الدفع 87.1 في المئة، وبذلك تكون نسبة الانتشار لخدمات الاتصالات المتنقلة «الجوال» على مستوى السكان حوالي 169.3 في المئة.

وعلى صعيد الخطوط العاملة للهاتف الثابت أوضحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في بيان صادر عنها اليوم أن عدد الاشتراكات فيها بنهاية الربع الثاني 2014 بلغ حوالي 4.7 مليون خط، منها حوالي 3.3 مليون خط للمساكن ما يمثل حوالي «70 في المئة» من إجمالي الخطوط العاملة.

ومن جانب آخر أبانت الهيئة أنه استمر ارتفاع إجمالي الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بتعريفها الشامل إلى حوالي 20.7 مليون اشتراك في الربع الثاني لعام 2014، وهي تشمل الاشتراكات في خدمات المعطيات «البيانات» والاشتراكات في باقات الاتصالات الصوتية، وبذلك تكون نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان حوالي 68 في المئة، وقد أدى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية المتنقلة إلى ارتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

وأفادت أنه استمر نمو عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية «DSL» والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي 3.18 مليون اشتراك للربع الثاني لعام 2014م؛ بنسبة انتشار تقدر بحوالي 48.4 في المئة على مستوى المساكن.

وأشارت إلى أنه استمر ارتفاع انتشار الإنترنت بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية حيث يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة حالياً بحوالي 18.3 مليون مُستخدم؛ ويلحظ زيادة الطلب على خدمات الإنترنت والنطاق العريض مؤخراً مع الاستخدام والارتباط الكبير بالبرامج المعتمدة على الاتصال بالإنترنت.

وتوقعت استمرار ازدياد الطلب على خدمات الإنترنت في السنوات القليلة القادمة نتيجة توفر شبكات الألياف البصرية «FTTx» وما تقدمه من سرعات عالية، وتزايد العوامل المساعدة والداعمة لمحتوى الإنترنت، وانتشار الأجهزة الكفية الذكية وما تحتويه من برامج وتطبيقات معتمدة على الاتصال بالإنترنت.

الجدير بالذكر أن الطلب على خدمات النطاق العريض قد زاد مؤخراً بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى حاجة المجتمع إلى خدمات النطاق العريض؛ خصوصاً بعد أن قدمت الحكومة دعمها القوي للمشاريع عالية التقنية والتي تتطلب بنية رقمية جيدة، وكذلك بعد أن أصبحت الكثير من الإجراءات الحكومية تتم عن طريق التعاملات الحكومية الإلكترونية.

ومما ساعد على هذا الارتفاع أيضاً انتشار استخدام خدمات الإنترنت في المجتمع، والبرامج التي يتم تحميلها على الأجهزة الذكية مثل الشبكات الاجتماعية، تطبيقات الأعمال، معالجة النصوص، أدوات الحماية، الألعاب وغيرها، والتي تتطلب سعات تحميل كبيرة وسرعات عالية، مما دفع مقدمي الخدمة الى إيجاد باقات متعددة لشرائح أكبر من المستخدمين تناسب احتياجاتهم.

«دار الأركان» السعودية تستهدف نمواً بـ 10 في المئة خلال 2015

دار الأركان
DAR AL-ARKAN

شركة دار الأركان السعودية

قال رئيس شركة دار الأركان السعودية، أكبر شركة مدرجة للتطوير العقاري في المملكة، إن شركته تستهدف تحقيق نمو بنسبة 10 في المئة خلال 2015 بدعم من تنويع مصادر الدخل وتوقعات باستمرار الفرص القوية بالسوق العقاري المحلي خلال السنوات المقبلة.

وخلال مقابلة في إطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» قال يوسف الشلاش، رئيس مجلس إدارة الشركة، إن دار الأركان تعتزم إنفاق ما يربو على مليار ريال، ما يعادل 266.7 مليون دولار، على المشروعات خلال 2015.

وقال الشلاش إنه «متفائل جداً» بوضع السوق العقاري السعودي في المستقبل، وإنه سيكون المحور الرئيسي لنشاط شركته خلال السنوات المقبلة.

وقال «لدينا هدف بتحقيق نمو 10 في المئة هذا العام والعام المقبل، ونتمنى ان نتجاوز هذه النسبة. النمو سيأتي في الأساس من السوق العقاري المحلي بدون شك، قد تكون هناك رغبة في التنويع مستقبلاً لكن التركيز الرئيسي في الفترات القادمة سيكون على السوق المحلي».

ولم تعلن دار الأركان عن نتائج الربع الثالث بعد لكنها سجلت نمواً نسبته 17 في المئة في صافي أرباح الربع الثاني من العام بدعم من نمو المبيعات.

وأوضح الشلاش أن الشركة لاتزال تنتهج سياسة تهدف إلى تحقيق 50 في المئة من دخل الشركة عبر تطوير المنتجات العقارية سواء الأراضي أو الفلل أو الشقق، فيما تحقق 50 في المئة الأخرى من دخل ثابت بنسبة 40 في المئة عبر تأجير الأصول العقارية، و10 في المئة من الاستثمار في الأدوات المالية.

وقال خلال المقابلة التي أجريت بمقر الشركة في الرياض «لم نصل إلى نسبة 50 في المئة كدخل ثابت بعد، لكن هدفنا تحقيقها خلال خمس سنوات». ولفت إلى نمو محفظة التأجير لدى الشركة بنسبة 105 في المئة في 2013، وبنسبة تقارب 18.5 في المئة بنهاية النصف الأول من 2014.

وفي مايو جمعت دار الأركان 400 مليون دولار من إصدار صكوك، وساعدها الطلب القوي على السندات الإسلامية في خفض تكاليف الاقتراض.

وقال الشلاش «مجموع ما طرحته الشركة يتجاوز 3.2 مليار دولار منذ 2006 وحتى اليوم. المطور دائما ما يحتاج لتمويلات طويلة الأجل نظرا لطول مدة المشاريع، وأفضل منتج تمويلي يلبي هذا الاحتياج هو الصكوك». وتمتد استحقاقات الصكوك التي أصدرتها الشركة حتى عام 2019، منها إصدار بقيمة 1.69 مليار ريال يستحق في فبراير المقبل. وقال الشلاش إن السيولة النقدية «الممتازة» لدى الشركة والتي بلغت 3 مليارات ريال بنهاية يونيو ستمكنها من سداد الإصدار بسهولة.

بنك الدوحة يحقق نمواً ربحياً بنسبة 5 في المئة

أعلن الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني – رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة عن النتائج المالية للبنك عن الربع الثالث من عام 2014، حيث صرّح بأن أرباح البنك عن تلك الفترة قد وصلت إلى 1/135 مليار ريال قطري بالمقارنة مع مبلغ 1/077 مليار ريال قطري عن نفس الفترة من عام 2013 مسجلاً بذلك نسبة نمو في صافي الأرباح تزيد عن 5 في المئة هذا وقال أيضا بأن النتائج التي تمكن البنك من تحقيقها لهي تأكيد على قدرة البنك المستمرة على الثبات وعلى تحقيق أفضل مستويات الأداء.

كما وصرّح أيضا بأن صافي الدخل من العمليات قد ارتفع بنسبة 14 في المئة ليصل إلى 2.2 مليار ريال قطري، وأن الدخل من الرسوم والعمولات قد ارتفع بنسبة 27 في المئة ليصل إلى 363 مليون ريال قطري بالمقارنة مع مبلغ 286 مليون ريال قطري عن نفس الفترة من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي الموجودات من مبلغ 63 مليار ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2013 إلى مبلغ 70.3 مليار ريال قطري كما في سبتمبر 2014 أي بزيادة قدرها 7.3 مليار ريال قطري ونسبة نمو تعادل 12 في المئة. وارتفع صافي القروض والسلف أيضا بنسبة 15 في المئة ليصل إلى 44.6 مليار ريال قطري بالمقارنة مع 38.9 مليار ريال قطري عن نفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت ودائع العملاء نموا بنسبة 10 في المئة لتصل إلى 44 مليار ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2014 بالمقارنة مع 40.1 مليار ريال قطري عن نفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يعكس مدى قوة ومتانة السيولة التي يتمتع بها البنك. كما قال الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب أن بنك الدوحة قد واصل أداءه القوي حيث وصل إجمالي حقوق المساهمين كما في الربع الثالث من عام 2014 إلى مبلغ 11.3 مليار ريال قطري مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 25 في المئة خلال الإثني عشر شهرا الماضية . وقال بأن البنك قد حقق نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين تعادل 16.3 في المئة كما في الربع الثالث من عام 2014 وهي تعد من بين أفضل النسب الموجودة في هذا القطاع، وحقق أيضا نسبة عائد مرتفعة على متوسط إجمالي الموجودات تعادل 2.2 في المئة كما في الربع الثالث من عام 2014. الأمر الذي يدل على كفاءة البنك في استخدام حقوق المساهمين وفعالية استراتيجيات توظيف الموجودات. كما قال سعادته بأن البنك قد حقق نموا ملحوظاً بمصادر الدخل الأساسية المرتبطة بتحقيق الإيرادات بالمقارنة مع الفترة السابقة، الأمر الذي يدل على قوة وقدرة البنك المستمرة على تحقيق الإيرادات وعلى كفاءته التشغيلية.

وتماشياً مع استراتيجية البنك الخاصة بالتوسع الدولي، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الدوحة بالإجماع خطة الدمج الخاصة بشراء ودمج عمليات بنك إتش إس بي سي عُمان في الهند «شركة مساهمة عمانية عامة» مع عمليات بنك الدوحة في الهند على أساس مبدأ استمرارية الأعمال، كما قرر أيضا في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 28 سبتمبر 2014 دعوة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للانعقاد للحصول على موافقة السادة المساهمين على خطة الدمج، إضافة إلى تفويض مجلس الإدارة لإصدار أدوات دين أو أي أدوات أخرى مناسبة من خلال استخدام برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل الخاص بالبنك.

«وطنية» توقع عقد إعادة هيكلة مديونية بقيمة 154.4 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية

وقعت الشركة الوطنية العقارية «وطنية» عقداً مع أحد البنوك المحلية لإعادة هيكلة مديونية الشركة بقيمة 154.4 مليون دينار و سيتم سدادها خلال سبع سنوات.

و تجدر الإشارة أن قيمة إجمالي مديونية الشركة لا تزال كالسابق ولم يطرأ عليها أية تعديلات.

وقالت الشركة في بيان لها ان التغيرات التي طرأت على المديونية السابقة فهي أن المديونية أصبحت على شكل قرض قصير الأجل وتسهيلات سحب على المكشوف بقيمة 14.4 مليون دينار كويتي وقرض طويل الأجل بقيمة 140 مليون دينار يتم سداده على أقساط ربع سنوية متتالية وذلك لمدة سبع سنوات.

مضيفاً أن الأثر الكمي الناتج من عملية إعادة هيكلة المديونية يتمثل في تخفيض تكلفة الدين المستقبلية وكذلك تعزيز رأس المال العامل للشركة.

423 مليون درهم تصرفات العقارات في دبي

نشاط ملحوظ في تصرفات العقارات في دبي

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي والأملاك في دبي أكثر من 423 مليون درهم، حيث شهدت الدائرة تسجيل 216 مبايعة بقيمة 335 مليون درهم، منها 124 مبايعة للأراضي بقيمة 143 مليون درهم، و92 مبايعة للشقق، والفلل بقيمة 192 مليون درهم.

وجاءت أهم مبايعات الأراضي بقيمة 25 مليون درهم في منطقة الصفوح الأولى، تليها مبايعة بقيمة 9 ملايين درهم في منطقة مردف، تليها مبايعة بقيمة 7 ملايين درهم في منطقة الحبيه الرابعة.

وتصدرت منطقة وادي الصفا 7 المناطق من حيث عدد المبايعات، إذ سجلت 10 مبايعات بقيمة 39 مليون درهم، تلتها منطقة جبل علي الأولى بتسجيلها 4 مبايعات بقيمة 9 ملايين درهم، وثالثة في البرشاء جنوب الرابعة بتسجيلها مبايعتين بقيمة 5 ملايين درهم.

أما فيما يتعلق بأهم مبايعات الشقق والفلل، فقد جاءت مبايعة بقيمة 29 مليون درهم بمنطقة نخلة جميرا كأهم المبايعات، تلتها مبايعة بقيمة 22 مليون درهم في منطقة نخلة جميرا، إضافة إلى مبايعة بقيمة 14 مليون درهم في منطقة مرسى دبي.

وتصدرت منطقة الخليج التجاري المناطق من حيث عدد مبايعات الشقق والفلل، إذ سجلت 19 مبايعة بقيمة 33 مليون درهم، تلتها منطقة وادي الصفا 2 بتسجيلها 16 مبايعة بقيمة 9 ملايين درهم، وثالثة في الثنية الخامسة بتسجيلها 11 مبايعة بقيمة 14 مليون درهم.

وسجلت الرهونات قيمة قدرها 88 مليون درهم، منها 12 رهونات أراض بقيمة 38 مليون درهم، و35 رهونات فلل وشقق بقيمة 51 مليون درهم، وكان أهمها بمنطقة الثنية الرابعة بقيمة 18 مليون درهم، وأخرى في منطقة الثنية الخامسة بقيمة 9 ملايين درهم.

ارتفاع أسعار الأسمدة يشعل غضب الفلاحين المصريين

رفع سعر الأسمدة خطر يهدد الأراضي المصرية الخضراء

فيما تحاول الحكومة المصرية إقناع الفلاحين بقبول رفع أسعار الأسمدة، تتواصل ردود الأفعال السلبية على القرار الذي اعتبره جموع الفلاحين المصريين أنه سيؤدي إلى هجرة المزارعين لأراضيهم، مؤكدين أن القرار غير مدروس ويزيد أعباء المزارع المصري.

وقررت وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار والبترول بمصر، رفع أسعار الأسمدة المدعمة بنسبة 33 في المئة، ليصل سعر طن أسمدة اليوريا إلى 2000 جنيه بدلا من 1500 جنيه، وسعر طن النترات إلى 1900 جنيه بدلا من 1400 جنيه، لتوزع الشيكارة على الفلاحين بـ100 جنيه بدلا من 75 في الجمعيات الزراعية.

وقال محمد عبدالعظيم، مزارع، إن الفلاح لا يتحمل أي زيادة في ارتفاع أسعار الأسمدة، خاصة أن ارتفاع أسعارها سوف يشعل أسعار باقي المنتجات والمواد التي تدخل في الزراعة.

وأشار إلى أن سعر الشيكارة في السوق السوداء كان يصل إلى 170 جنيهاً قبل إقرار الحكومة لهذه الزيادة الأخيرة، لكن مع رفع أسعار الأسمدة بشكل رسمي، من المتوقع أن يرتفع سعر شيكارة السماد إلى ما بين 200 و250 جنيها، وهو ما لا يمكن أن يتحمله المزارع البسيط.

ووفقاً للأرقام والبيانات الرسمية المعلنة، يبلغ عدد الفلاحين في مصر نحو 51 مليون مواطن، بنسبة تقدر بنحو 53.6 في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 95 مليون مواطن، وفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات.

لكن وزارة الزراعة المصرية ارجعت قرارها برفع أسعار السماد إلى ضغوط مارستها شركات إنتاج الأسمدة ووزارة الصناعة لرفع الأسعار مقابل ضمان انتظام أعمال ضخ الغاز إلى المصانع التابعة للحكومة مثل مصانع أبو قير والدلتا وحلوان.

وقال رئيس شعبة الأسمدة بالاتحاد العام للغرف التجارية بمصر، المهندس محمد الخشن، إن أسعار الأسمدة ارتفعت بقيمة 20 جنيها للشيكارة، لتصبح بمئة جنيه بدلا من 80 جنيها، وهذا الارتفاع ليس له تأثير على الفلاح الذي يشتري السماد من السوق السوداء الذي وصل سعره حاليا إلى ما يتراوح بين 140 و150 جنيها للشيكارة.

وقال الخشن إن "إقرار مجلس الوزراء لزيادة الأسعار لطن الأسمدة وفقا لما اتفقت عليه الحكومة خلال اجتماع وزراء الصناعة والتجارة والاستثمار والزراعة، الأسبوع الماضي، طالما طالبت به الشركات للحد من أزمة الأسمدة في السوق المحلي.

وأضاف أن الأصوات المعارضة لزيادة أسعار الأسمدة هي نفسها من تستفيد بطرحها للبيع بالسوق السوداء، موضحا أن الفلاح لا يتسلم السماد من الجمعيات التعاونية، خاصة أن الكميات الموجودة بها لا تكفي احتياجات الفلاح، وبالتالي يلجأ الجميع إلى السوق السوداء، لكن بهذه الزيادة المقررة سوف تزيد كميات الأسمدة المطروحة بالجمعيات، ولن يلجأ المزارع إلى السوق السوداء، حيث إن الفارق في ثمن الشيكارة بين السوق السوداء والجمعيات بعد إقرار الزيادة يتراوح بين 40 و50 جنيها لصالح السوق السوداء.

ارتفاع أرباح «البناء» في تسعة أشهر 20.1 في المئة لنحو 491.3 ألف دينار

أعلنت الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء «البناء» عن بياناتها المالية المرحلية للتسعة أشهر الأولى من العام الجاري مُحققة أرباحا بلغت 491.33 ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 408.95 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ20 في المئة.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثالث فقط من العام الجاري 152.74 ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 120.18 ألف دينار عن الربع الثالث من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي 27.1 في المئة.

وقالت الشركة في بيان نُشر لها على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن ارتفاع الأرباح خلال الفترات المُشار إليها يعود إلى انخفاض تكلفة الإنتاج خاصة المواد الأولية. وكانت أرباح الشركة قد بلغت في النصف الأول من العام الجاري 339 ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 289 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بأكثر من 17 في المئة.